رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٢٨ / ٩ / ٢٠٢٣
تاريخ قبول البحث ٣ / ٣ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٤

التحولات الفكرية للواقعية الجديدة لتحقيق الأمن والسيادة

Intellectual transformations of new realism to achieve security and sovereignty

الباحثة: مروه عادل هادي حمد

Researcher: Marwa Adel Hadi Hamad

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political Science

marwa.adel1201b@copolicy.uobaghdad.ed

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تناول البحث مضمون الدولة القومية والنظام الدولي وماهو تأثيرها على تحقيق الأمن والسيادة وفق التحولات الفكرية للنظرية الواقعية الجديدة والتي تم التركيز فيها على الطروحات الفكرية التي تواجهها الدولة القومية من ناحية وظائفها ومكانتها في النظام الدولي والتي تم التركيز فيها على الشروط الممكنة لتحقيق نظام دولي جديد، وما هي أهم مظاهر التغير من خلال الرؤية النظرية للواقعية الجديدة للأمن الأنساني إشكالية التدخل والسيادة في ظل تنامي ديناميات العولمة والرؤية الواقعية الجديدة.

الكلمات المفتاحية : "الدولة القومية" , "السيادة" ,"النظام العالمي" , "الواقعية"

Abstract

tanawalat hadhih aldirasat albahth fi 'ahamiyat aldawlat alqawmiat walnizam alduwalii wama tathiruha ealaa tahqiq al'amn walsiyadat waltahawul 'iilaa aikhtiraeat 'iibdaeiat waqieiat jadidat walati rakazat ealaa turuhat huquq almilkiat alfikriat alati tuajihuha aldawlat alqawmiat min khilal wazayifiha wamakanatiha fi alnizam alduwalii walati rakazat ealaa alaiqtirahat alnaajihat linizam bitrilir. jadid, wahi 'ahamu almazahir almutaghayirat min khilal alruwyat almustaqbaliat lilwaqieiat aljadidat lil'amn al'ansanii 'iishkaliatan tanawaeat walsiyadat fi aldanimarkiaat aldanimarkiat aleawlamat walruwyat alwaqieiat aljadidati

Keywords: "nation-state", "sovereignty"," world order", "realism "

المقدمة:

شهدت أوروبا تحولات اقتصادية كبيرة أدت إلى إنتهاء الأرستقراطية وظهور البرجوازية، تلك التطورات الاقتصادية أدت إلى تبلور الدولة القومية فى أوروبا وتوطيد سيادتها ونجاحها في تحقيق الاندماج القومي للسكان، ففي هذه المرحلة لعبت قوة الشركات التجارية (الماركتينية) دورا رئيساً في الداخل لمواجهة البنى الإقطاعية، وفي الخارج لمواجهة المنافسين لها، فضلا عن هدفها فى حماية و تحقيق مصالحها التجارية الرأسمالية، أي أن(الماركتينية) خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر تزامن ظهورها مع ظهور دولة إقليمية ذات سيادة تسعى الى حماية مصالح الرأسمالية التجارية من خلال السعي لتوحيد السوق القومية وإلغاء الحواجز بين المقاطعات والأقاليم.

أهمية البحث: أن البحث في الدولة القومية وطروحاتها الفكرية المعاصرة يساعد في الوصول الى حلول ناجحة لتحقيق الأمن والسيادة في النظام الدولي الجديد وإشكالية السيادة الوطنية في ظل تنامي ديناميات العولمة.

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث كيف عالجت الواقعية الجديدة مساعي الدولة القومية والنظام الدولي الجديد لتحقيق الأمن والسيادة وفق تحولاتها الفكرية .

فرضية البحث : تنطلق فرضية البحث من معالجة الواقعية الجديدة وفق تحولاتها الفكرية لتحقيق الأمن والسيادة من خلال رؤيتها لعالم متغير تناولت فيه أطروحات التشكيك بالدولة القومية ، وبقاء الدولة القومية ، وتحول الدولة القومية

هيكلية البحث : وقد قسمت الدراسة الى محورين يحمل المحور الأول عنوان(الدولة القومية والنظام الدولي الجديد والرؤية الواقعية الجديدة) ويحمل المحور الثاني (تحقيق الأمن والسيادة وفق التحولات الفكرية للنظرية الواقعية الجديدة).

المحور الأول : الدولة القومية والنظام الدولي الجديد والرؤية الواقعية الجديدة

لعقود كثيرة كانت السلطة والقوة من احتكار الدولة القومية، وبسبب المتغيرات التي ترتبط بالثورة التكنولوجية، وزيادة الاعتماد المتبادل، وتأثيرات العولمة الكبيرة، أصبحت الدولة في علاقتها كدولة قومية في الساحة الدولية محل شك لدى علماء السياسة، وأن دورها ووظيفتها وعلاقتها مع مجموع واسع من الجهات الفاعلة الجديدة من دول أخرى، يتأثر بما تملكه هذه الجهات من القدرات في الهيكل الاقتصادي العالمي والسياسي، حيث أدى ذلك لتقليل الفوارق في السلطة والقوة بين الجهات الفاعلة، وإلى تزايد التأثير للفاعلين الجدد من غير الدول في السياسة الدولية، وإلى بقاء فاعلوا الشبكة خارج نطاق سيطرة الدولة القومية، ووفق تطور مجتمع المعلوماتية سوف يقلل ذلك من وظائف الحدود الإقليمية للدولة القومية .

أولاً : الدولة القومية في عالم متغير .

أثبتت الشركات المتعدية للقومية القدرة على التأثير في الاتجاهات السياسية والاقتصادية سواء على المستوى القومي أو العالمي لاسيما في ظل الدعوة إلى إزالة الحدود الدولية أمام التبادل التجاري وإلى الأندماج في الأسواق والتجارة، والحرية برؤوس الأموال[١], حيث أصبحت هذه الشركات من أهم فواعل النظام الدولي الاقتصادي والسياسي ولها تأثير في معظم دول العالم، وقدعظم هذا التأثير مع حصول الاندماج في الاقتصاد العالمي، وانعكاس نفوذها وقوتها أيضا على السياقات الدولية السياسية والاقتصادية[٢]، إنّ من أهم نتائج تعاظم دور الشركات المتعدية القومية على الدولة القومية، ظاهرة تبادل السلطة فيما بينهما، وهي فرضية قدمتها الباحثة سوزان سترينج من أجل فهم وتفسير قوة الأطراف الفاعلة والدولة القومية في ظل العولمة، فالدولة تعد بسبب امتلاكها قدر مهم من القوة والسلطة لابد أن تكون طرفا مؤثراً في العلاقات الدولية، والأهم هو معرفة من يملك السلطة الدولة القومية أم الشركات المتعدية القومية لفهم التأثيرات المتبادلة بين هياكل السلطة لديهما[٣].

أدت التفاعلات التي نجمت عن الشركات المتعدية القومية، إلى نشوء تحالف فوق القومي داخل الدول لهذه الشركات، يتم استيعابه في إطار عالمي لا قومي وتابع للقوى الاجتماعية المسيطرة على الاقتصاد المدول، ويتوسع هذا القطاع عندما تعمل السياسية الاقتصادية الكلية بالتوافق مع مصالح هذه الشركات والمنظمات الاقتصادية الدولية، ذلك كله بدوره يفضي إلى زيادة الصعوبات أمام عملية الاندماج الاجتماعي الداخل، ومن التحولات العالمية مايسمى(الرأسمالية العالمية الألكترونية), ومنها الثورة (التكنو_معلوماتية) التي أحدثت تغيرات

شاملة وانقلاب ضخم في قاعدة الإنتاج المعتمد على قاعدة تكنولوجيا المعلومات الذي يعتمد على قاعدة المعرفة, التي تتطلب بيئة جديدة غير المفاهيم التي ترتكز عليها القوة القومية [٤].

إن هذه التغيرات أنعكست على تركيبة المجتمع بمتغيراتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، نتيجة تزايد معدل الإنتاج المعلوماتي وتعمق التفاعل بين أفراد المجتمع الانتقالي الجديد، في بيئة الفضاء المعلوماتي، إن هذا التزايد المضطرد في حجم المعلومات والتطور الهائل في تقنياتها وآليات توظيفها المتعددة، أدى إلى إزالة الحدود الجغرافية والسياسية والتقليدية وأصبح الطريق مفتوحا أمام نقل المعلومات وتداولها في جميع أنحاء العالم الذي حّوْل إلى قرية صغيرة[٥]، وأن ظهور مجتمع المعلومات(مجتمع الشبكات)، التي تعد ميزة للمجتمع الجديد الذي تتمحور حوله تكنلوجيا المعلومات، وشبكات الحاسوب الرقميه [٦]، بدأ الإنسان المعاصر ينتقل من الوسط الفيزيائي الملموس إلى وسط رقمي تمتاز سلطاته في أدواته ومجتمع متخيل غير ملموس الذي كون مجتمع الفضاء المعلوماتي المرتكز إلى دعامتين أساسيتين هما:[٧]

الأولى: العوالم الافتراضية التي تتالف مادتها من بيئة معلوماتية ذات فضاء ثلاثي الأبعاد يستطيع الأفراد بواسطته الولوج في بيئة تفاعلية يمكن الانتقال بين مواقعها الافتراضية، دون وضع القيود التي يفرضها الواقع التقليدي.

أما الثانية: فهي شبكة المعلومات التي تربط بين العقد المعلوماتية التي تلم شتات جميع الحواسيب، وتوظف الأدوات المعلوماتية المرتبطة معها للعمل تحت هيمنتها مع استغلال الطاقات التي توفرها الشبكة العالمية للمستخدمين في التنقل عبر الفضاء المعلوماتي، وهذا بدوره قلل من أهمية وظيفة الرقابة للدولة القومية على المجتمعات التي تحكمها فأصبحت الدول تقاد من قبل المجتمع وضعفت قدرتها على السيطرة على تفاعلات الأنشطة الاجتماعية داخل المجتمعات خاصة[٨].

أي أن مجتمع المعلومات يؤدي إلى فقدان السلطة للدولة القومية، الأمر الذي يؤدي للتناقض بين العملية الاجتماعية والسلطة، وإلى غياب السلطة المسؤولة عن مباشرة عملية تنظيم الفضاء المعلوماتي ،لاسيما أن هذا الفضاء ليس إلا مستودعا يستطيع الجميع أن يودعوا فيه ما يشاؤون لعدم وجود سلطة مسؤولة عن البيئة الشبكية، حيث أن غياب السلطة داخل المجتمع المعلوماتي يجعل التقنية الرقمية قادرة على تبني أنماط جديدة تتلائم مع متطلبات ازدهارها، فضلاً عن إنهُ سيجنبها السقوط في نمطية جامدة ستفقدها القدرة على الابتكار في مجتمع يمر بحالات تغيير سريعة وحاسمة وحتماً سيؤدي إلى اختراق الدولة القومية وتقليص قدرتها على التحكم بالهياكل التنظيمية الاجتماعية داخلها، أو إخضاع الفاعلين داخل الفضاء المعلوماتي[٩].

لاسيما أن الواقع التكنومعلوماتي يسهم في تكوين أنماط جديد من التفاعلات الاجتماعية، التي تؤدي إلى انهيار الهويات الوطنية وتكوين هويات فوق الوطنية على مستوى عالمي، ذات نسق ونمط ثقافي واحد, وسيكون لوسائل الإعلام دورا مهما في صياغة قيم وثقافة مشتركة، وهذا مأأبرزه **(جيمس روزناو**[*]**)** بتأكيده على أن الكونية في عصر المعلوماتية، تؤدي إلى التغير في الوعي وتأكل الحدود التقليدية للدولة القومية، وأن الفضاء المعلوماتي الكوني يوفر إمكانية تفاعلية داخل أنسجة المجتمع ويتوسط آليات رقمية سريعة[١٠].

ثانياً :الطروحات الفكرية التي تواجهها الدولة القومية من ناحية وظائفها ومكانتها في النظام الدولي

وأهم تلك الطروحات ما يتعلق بظاهرة، مابعد الدولة القومية أي أن النظام الدولي يتجه من القومية إلى مابعد القومية، متأثرة بهذه الطروحات ومنها مايأتي:

أ- أطروحة التشكيك بالدولة القومية :التي تعود للاعتقاد بأنها مفهوماً مثالياً وليس ظاهرة جغرافية أو اعتقاد أيديولوجي حقيقي وحجتهم أن شعب الدولة القومية يتكون من مجموعات عرقية وأثنية متعددة وأنه لاتوجد دولة في العالم يتكون شعبها من مجموعة عرقية واحدة, وهكذا تكسر مثالية الدولة القومية فقد مست التحولات العالمية التي نشهدها منذ مطلع القرن الحادي والعشرين بعدين أساسيين للدولة القومية بل حتى هددتها, الأول يتعلق بشرعيتها بمعنى المشاركة الشعبية، والثاني هو قدرتها على الفعل فكثير من مظاهر العولمة يمكن أن تمس هذين البعدين وأهمها الإكراهات التي تفرضها القوى الخصبة للأسواق المالية الدولية على الحكومات الوطنية وتنامي المؤسسات المتعدية القومية(١١).

ولهذا افترض جيمس روزناو بأن البشرية تركت عصر السياسة الدولية خلفها فقد بدأ الآن عصر ما بعد السياسة الدولية، الذي يجب فيه على ممثلي الدولة القومية أن يقتسموا المشهد والقوة الشاملين مع المنظمات الدولية، وشركات متعدية القومية ويرجح هذا الانتقال الى بناء علاقات النظام السياسي الدولي من جهة، وإلى تغيير بنية السلطة الأحادية الجانب للدولة القومية والميل نحو التوزيع متعدد المراكز(١٢).

ينطلق أنصار هذه الأطروحة على فرضية أن دور الدولة القومية في تضاؤل مستمر أمام الحركة الكبيرة للفاعلين فوق القوميين، وفي هذا الأطار تشهد الدولة القومية عجزا على أداء مهامها في مراقبة تحولات البيئة الدولية التي تعبر حدودها، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى المس بشرعيتها، وأن مرحلة الدولة القومية بالنسبة الى هؤلاء قد انتهت فالدولة القومية بالنسبة لهم أصبحت مجرد نسيج من الخيال(١٣)، وبحسب وجهة نظر الكاتبة سوزان سترينج، أنه لم يعد في إمكان الماضي أن يكون دليلا لفهم المستقبل، حينما نواجه اختفاء الدولة القومية والجغرافية والتاريخ فقد بدأنا في السنوات الأخيرة نمارس حياتنا في عصر يتميز بالتكامل الأقليمي والعولمة الاقتصادية، والحدود يمكن النفاذ منها وتجاوزها بسهولة فائقة، وعليه فهى تجادل بأنه تتم الآن إزاحة منظومة وستفاليا عن موقعها المركزي بواسطة التغييرات الكونية الواضحة فى عالمنا المعاصر(١٤).

ب- أطروحة بقاء الدولة القومية: التي يقول بها الواقعيون حيث لاترى في تحولات البيئة الدولية تأثيرا واضحاً في الدولة القومية, ويرفضون النظرة التشاؤمية التي تقول أن (العولمة) نهاية الدولة القومية، وهم ينظرون إليها كأنها كيان قائم بذاته وتمارس سياستها (الداخلية والخارجية) على نحو يضمن لها الشرعية القانونية والسيادة وهي دائما متورطة في مختلف شبكات التفاعلات مابين الحدود، في الوقت الذي تتم فيه كل التفاعلات داخل الحدود الوطنية للدولة وتخضع لقوانينها (١٥).

كما أكد المفكر الواقعي (ستيفن كراسنر) على النزاع الهيكلي، إذ لاحظ بأن الدول التي يخدمها نظام السوق المفتوح تقوم بتهيئة بيئة دولية لتكوين هكذا نظام كالدول الرأسمالية العظمى، أما الدول الأخرى فقد اعتمدت على ستراتيجيتين لتغيير الأنظمة الدولية القائمة الأولى : إنشاء المؤسسات التي من شأنها أن تعالج موقف ضعفها والثانية : لضمان النظام الدولي فعليها أن تعترف بالسلطة السيادية الفردية للدولة القومية ووضع

ضوابط ومعايير وطنية معنية، وقد أستند كراسنر في دراسته على نهج الواقعية البنيوية من خلال السلوكيات الدولية، وعد الدول هي الجهات الفاعلة الأساسية فى النظام الدولي وأنها تتحكم في الشروط ضمن سلوكيات الجهات الفاعلة الأخرى مثل (الشركات المتعدية الجنسية ، والهيئات غير حكومية والمنظمات دولية)، في سعيهم للحصول على السلامة الأقليمية والسياسية[١٦]

أن الواقعيين الجدد يفترضون أن النزاع خاصية ملازمة للنظام الدولي وللميدان العالمي، الذي هو نظام الدولة القومية ذات السيادة المتنافسة، بمعنى أنه نظام بين الدول وأنهم يعطون وزنا خاصا لدور القوى المهيمنة في إقامة النظام والحفاظ عليه في النظام العالمي، وعليه تؤكد الواقعية الجديدة أهمية القوة بالنظام العالمي في تشكيل عمليات العولمة، وأن الشركات المتعدية القومية والمنظمات الدولية تعد امتدادا لقوة الدولة أو آليات إضافية للسيادة الخارجية كما أن السياسات هي التي تحدد العولمة ليس فقط من أجل الحفاظ على الوحدة التراتبية بل أيضا لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة القومية فإن التصور الواقعي يصر بأن القرن العشرين كان قرن الدولة القومية، والقرن الحادي والعشرين سيكون كذلك أيضا[١٧].

تنطلق النظرية الواقعية الجديدة بشأن الدولة القومية من فرضية (مركزية الدولة)، لذلك يفترض الواقعيون أنه إذا كانت الوحدة الأهم في الحياة الاجتماعية هي الجماعة، فإن الفاعل الاجتماعي الوحيد في السياسية الدولية هو في الحقيقة الدولة التي لا تعترف بأي سلطة فوقها، رغم أن الواقعيين الجدد يعترفون بوجود فاعلين اخرين في النظام الدولي مثل (المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية والأفراد)، إلا أنهم يؤكدون أن الدولة هي الفاعل المركزي والأساس وأن بروز الفاعلين الجدد لا يشكل في حد ذاته تغييراً هيكليا في بنية النظام الدولي بل أنه يمثل اضطرابا طفيفا في نطاق الهيكل الدولي القائم، ويمنح الواقعيون السيادة أهمية كبرى فهي تجسد السلطة النهائية على إقليم معين، فيؤكد (هانز مورغنثاو) على" أن الدولة ذات السيادة هي الأسمى داخل إقليمها وليس هناك ما هو أسمى منها، بالتالي لا توجد سلطة كبرى سابقة للدولة القومية داخل النظام الدولي ومن هنا فإن تحولات البيئة الدولية تتضمن تنافسا وصراعا وتعاونا بين الدول القومية" [١٨]

ج- أطروحة تحول الدولة القومية ووظائفها :التي ترى أن علاقة العولمة الدولية، بالدولة لاتمس مكونات الدولة وشروط سيادتها بل هي علاقة تحقق بالدرجة الأولى إعادة صياغة وظائف الدولة وتوجيه ستراتيجيتها وسيادتها الاقتصادية لتتلائم، مع تحولات الاقتصاد العالمي ومتغيرات البيئة الدولية الجديدة[١٩]

وأن نقطة الاختلاف بين الدولة الشبكية والدولة القومية أن الأخيرة ترتبط بإطار إقليمي محدد تمارس فيه نشاطها في حين أن الأولى لاتقوم على إطار إقليمي محدد, من الأفكار الأساسية لهذه الأطروحة فكرة أن العولمة وتحولات البيئة الدولية قد اخلت بالتوازن الذي قامت عليه الدولة القومية بين السياسة والأقتصاد وأول من طرح هذا الاتجاه (**الفن توفلر**[٢٠(*)]) في كتابه (تحول السلطة)، حيث انطلق في تحليله من فرضية إن أي نظام سياسي سواء كان ديموقراطيا أم غير ديموقراطي يجب أن تتوفر درجة من التوافق بين الوسيلة التي ينتج بها الشعب ثروته والوسيلة التي يحكم بها نفسه، لأنه إذا وجد تنافر بين الجانبين فسينتهي الأمر بتحطم أحدهما

الآخر، واستذكر الخبرة التاريخية مشيرا إلى أن البشرية عندما اخترعت نظاما كليا لإنتاج الثروة اخترعت كذلك إشكالا للحكم متوافق مع ذلك النظام، والدولة القومية ليست إلا إنموذجا لهذا التوافق، الذي حدث في عهد الثورة الصناعية وعلى هذا السياق إن وجد نظاما اقتصاديا يقوم على المعرفة ليحل محل النظام الانتاجي المصنعي ففي ذلك الوقت علينا أن نتوقع صراعا تاريخيا جديدا لإعادة انتاج المؤسسات السياسية لتتوافق مع النظام الاقتصادي الجديد [٢١].

ان طرح فكرة **التحول في مفهوم سيادة الدولة القومية** حظيت بأهتمام وتحليل الكثير من علماء السياسة، ذلك لأنهم يرون بأن الدعامتان الاساسيتان للدولة القومية وعلى وفق([*])**هابرماس**) هما السيادة الخارجية والسيادة الداخلية، واللتان أصبحتا اليوم مهددتان لاسيما أن التمييز بينهما أصبح مبهما أكثر فأكثر، فعلى صعيد السيادة الخارجية فقد استبدلت الفكرة التقليدية للسياسة القائمة على القوة والتهديد العسكري المتبادل بين الدول بفكرة التعاون والتكامل على مستوى عابر للأوطان ، سواء لمواجهة التهديدات أم لستراتيجيات تدخل سلمية أو عقوبات اقتصادية أو تدخلات انسانية[٢٢].

أما على صعيد السيادة الداخلية قدلا تؤدي عولمة الأسواق إلى فقدان تحكم الدولة القومية على سياستها الاقتصادية والمالية وشروط الانتاج فحسب، بل أيضا إلى فقدان السيادة الثقافية من خلال الانتشار الكوني لثقافة واحدة تحت سيطرة النموذج الأمريكي، لذلك يرى **هابرماس** بأن ضعف الدولة القومية ظاهرة جلية لا تعود إلى التحديات التي بدأت تظهر في النظام الاندماجي فحسب بل ترجع أيضا الى العجز لمواجهة المشاكل التي تعاني منها الإنسانية اليوم سواء كانت اقتصادية(الجوع ، الفقر، التفاوت في توزيع الثروة بين مناطق العالم أو ايكولوجية / ثقب الأوزون /الانحباس الحراري/ الاخطار النووية) أو غيرها من المشاكل الأخرى التي أصبح الإنسان يعيشها ويتحملها اليوم بصورة مباشرة ولا يمكن التحكم فيها على المستوى الوطني بالنظر إلى شدتها وحجمها ويفرض علينا هذا الضعف البنيوي للدولة القومية بضرورة تجاوز هذا الشكل السياسي والعمل على إيجاد القرارات تماشيا مع هذه المشاكل[٢٣].

وطيلة القرون الأربعة الأخيرة كانت السياسة هي الأصل ولم يكن يشكل الاقتصاد إلا فرعا من الفروع التي تنظمها غير أن الانقلاب المفاهيمي الذي حدث في ظل العولمة المعاصرة، جعل السياسة فرعا تابعا للممارسة الاقتصادية التي تحولت هي الأصل والأساس في العلاقات الدولية، وهذه الرؤية دفعت هابرماس إلى افتراض أن الدولة القومية بمفهومها التقليدي ليست الوحيدة التي انتهت بل وكل الأشكال السياسية والاجتماعية، ولكي تسترجع السياسة مكانتها فعليها على الأقل الارتقاء إلى مستوى الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تفعيل عمل الدولة في إطار ما بعد الوطني وليس الانطواء داخل الحدود الضيقة للأمة، ويختلف هابرماس مع هيغل الذي اعتقد أن كل شكل تاريخي يندثر متى وصل إلى نقطة كماله، ويؤكد هابرماس على إننا مجبرين على الاعتقاد في فلسفته للتاريخ لكي نعي أن المسيرة الفعالة للدولة القومية قد وصلت إلى نهايتها، لقد كانت الدولة القومية في القديم الجواب المقنع لتحدي تاريخي هو ايجاد بديل وظيفي لأشكال الاندماج الاجتماعي في بداية الحداثة، أما اليوم إننا إزاء تحدي مماثل فعولمة التبادلات والاتصالات والانتاج الاقتصادي وتمويله ونقل التكنولوجيا والأسلحة لاسيما عولمة الأخطار الأيكولوجية والعسكرية، تضعنا أمام مشكلات لا يمكن ايجاد حل لها، لا في

إطار الدولة القومية ولا عن طريق اتفاقيات بين دول تتمتع بالسيادة ، أن الدولة القومية إن لم أخطأ ستظل تفرغ من محتواها وستلجأ إلى انتشار وتطوير إمكانيات عمل سياسي على مستوى فوق وطني [٢٤].

ثالثا: النظام الدولي الجديد والطروحات الواقعية الجديدة

لقد شكل إنتهاء الحرب الباردة في نهاية القرن العشرين بداية حقيقية لثورة جديدة في المفاهيم ودلالاتها وخصوصا على صعيد التنظيم السياسي للدول, أسوة بالتبدل الذي شهدته قواعد العلاقات وإدارتها بين الدول في إطار نظام دولي متغير هو الآخر, وكان لضخامة الحدث وما ترتب عليه من تغير جوهري في شكل النظام الدولي القائم وآليات عمله ومعاملات توزيع القوة وأطارها, والتي كان لها الأثر الواضح في ردة الفعل العالمية الرامية إلى إعادة النظر في الكثير من المسلمات والثوابت ضمن أدبيات السياسة الدولية، وبما أن الواقعيين يرون أن الممثلين الرئيسيين على خشبة المسرح العالمي هم الدول وهم أصحاب السيادة القانونية أي لايوجد ممثل فوق الدولة وأن الممثلين الأخرين مثل الشركات المتعددة الجنسيات أوالمنظمات الدولية، لا بد من أن يعملوا جميعا في إطار العلاقات القائمة فيما بين الدول، وبذلك فأن السياسة العالمية (أو السياسة الدولية في رأي الواقعيين) تمثل صراعا من أجل السلطة بين الدول، حيث تسعى كل منها لتوسيع نطاق مصالحها القومية إلى أقصى حد,(سياسة توازن القوى) وهكذا تصبح السياسات العالمية عبارة عن مساومات وتحالفات, تعمل فيها الدبلوماسية كآلية رئيسة لموازنة المصالح الوطنية المختلفة, أما (الواقعية الجديدة) فقد ركزت على هيكل النظام للسياسة الدولية في التأثيرعلى سلوك كل الدول والمتمثلة بسيطرة قوتان عظيمتان أثناء الحرب الباردة, وعند انتهاء الحرب الباردة أصبح هيكل السياسة العالمية يتجه نحو تعدد الأقطاب التي يرى(الواقعيون الجدد) أنها ستتضمن قواعد لعبة مختلفة تماماً.

أ – النظام الدولي الجديد.

هومجموعة من الوحدات المتفاعلة غير الساكنة، التي تسمى أمما أو دولاً ويضاف إليها أحيانا بعض المنظمات فوق القومية، مثل الأمم المتحدة ويشتمل على خمسة أبعاد أساسية هي: وحدات نظام الدولة بمفهومها الحديث, والتفاعل بين هذه الوحدات مثل (الاتصالات، والتجارة، والدبلوماسية, والبيئة الدولية) وهو ذلك الوسط الذي يوضع على أساسه السياسة الخارجية لوحدات النظام الدولي, وحدود النظام حيث يتميز كل نظام دولي بوجود حدود جغرافية وثقافية واقتصادية تحدد طبيعة النظام وتميزه عن النظم الأخرى, وأخيراً هيكل النظام ويقصد به عناصر القوة داخل وحدات النظام وترتيبها بالنسبة إلى بعضها[٢٥].

يقوم النظام الدولي على وحدة أساسية هي وحدة الدولة_الامة، وأنه نظام مابين الأمم من حيث أن الأمم تحيل إلى شخصيات سياسية مجرده هي الدول، فتتكرر الدولة هنا في الامة وبالعكس وهذا هو الاقتران مابينهما والذي يعبر عنه مصطلح الدولة_الأمة, في حين أن النظام العالمي يقوم على وحدة أساسية هي المجال الجيو_سياسي المتعدد الدول والقوميات والثقافات واللغات الذي يتسم بالتكامل عبر أشكال مؤسسية عليا أو فوق القومية، أي أنه ينتمي إلى العالم بمعنى أنه يتجاوز وحدة الدولة_الامة, لذلك هو ليس نظاما مابين الأمم بل نظاما عبرها أو فوقها, ومن هنا إذا كانت العلاقة مابين الداخل والخارج في بنية النظام الدولي مرهونه بحدود

الدولة_وسيادتها فإنها تعد وفي آليات العولمة علاقة عضوية تطرح أسئلة ارتيابيه عن مستقبل مفهوم الدولة القومية وسيادتها، فالنظام العالمي لم يدخل مرحلة جديدة أمبرالية يمكن وصفها بما بعد الامبرالية, ولكنه بالعكس يمر بمرحلة امبرالية اشد عنفا بكيثر (امتصاص الثروات دون إعطاء شيء في المقابل)[٢٦].

يرتكز النظام الدولي على اقتصاد رأسمالي عالمي، وهنا الدول ليست هي أهم الممثلين وأنما الطبقات ويتحدد سلوك الممثلين الآخرين بالقوى الطبقية وبهذا تصبح الدول والشركات متعددة الجنسيات وحتى المنظمات الدولية، تمثل مصالح الطبقة المسيطرة في نظام الاقتصاد العالمي، أمامن الناحية السياسة العالمية في عصر العولمة ينظر أصحاب النظرية الواقعية الجديدة، أن العولمة لم تغير أبرز ملامح السياسة العالمية وهو تقسيم العالم إلى (دول_قومية) والشيء نفسه بالنسبة لنظام الدول فالعولمة قد تؤثر على حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولكنها لاتمس النظام السياسي الدولي للدول، أما أصحاب نظرية النظام العالمي الجديد فهم لايرون جديدا في العولمة وإنها مرحلة أخيرة في تطور الرأسمالية الدولية ولاتشكل تحولاً نوعياً في السياسة[٢٧].

وبقدر الشرارة التى قدحها هنتنغتون، وما مهد لهذه الطروحات أيضا فرانسيس فوكوياما، قد أثارت العديد من النقاشات على صفحات الصحف والمجلات، ومحاور للعديد من الدراسات والبحوث والحلقات النقاشية، فإنها أنقسمت ما بين معارض ومنتقد لما جاء به هنتنغتون، ومؤيد مسحوبا بوعي مسبق في تصوراته لإعطاء الشرعية والتنظير العقلاني، وماحصل بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر على وفق حتمية حضارية جديدة لوجود نظام دولي جديد، أو إن صح التعبير النظام العالمي العولمي و(**الحرب العادلة**[*])[٢٨]، التي يخوضها أركان هذا النظام، فإن ما طرحه هنتنغتون بالتحديد له خصوصيته وراهنيته في ضوء خصوصية وراهنية الوضعية العالمية المشخصة التي انطلق منها وتحدث بإسمها[٢٩].

وفي الواقع فإنه من أجل فك الإشكالية القائمة بين الصراع الذي شكل محور تصورات هنتنغتون، وما سبقه من فلاسفة ومفكري القرن التاسع عشر الأوروبي[٣٠]، الذي أصبح من سمات المركزية الأوروبية، لا بل الرمح الذي تلاقفه سياسة النظام الدولي الجديد لبناء صرحهم الذي استلهموا كل مداخل ومخارج هذا الصراع من تلك المقولات الهنتنغتونية مقابل الحوار أو التعايش الذي له شروطه وعناصره الأساسية، الذي تدعو إليه الحضارات الأخرى التي لا تفرض الصراع مع الآخر، بالشكل الذي يتعارض مع قيم ثقافتها فإن كل ذلك يشترط ضبط المسألة أولاً(مصطلحا وإشكالية) [٣١].

من هنا لابد من الانطلاق المصطلحي للحضارة، الصراع والحوار بغية حل التناقض القائم ليس فقط من ناحية القطيعة المعرفية الابستمولوجية والحتمية الحضارية، وإنما من خلال الأهداف السياسية الكامنة في المضمون الذي يطرحه الفكر الغربي المعاصر، وإرساء شروط الحوار بدلا من إقصاء الآخر عنوة من مسيرة التاريخ،لاسيما وأن هناك من يعتقد في الفكر الأمريكي المعاصر الذي طرح تصوراته في الحرب العادلة بأنه من المستحيل أن يحصل حوار ما بين الحضارات وهو ما سبق أن أكده صموئيل هنتنغتون، في مقال نشر في مجلة تيوزويك بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وشاركه في التصور فرانسيس فوكوياما من خلال مقالته التي نشرت في مجلة تيوزويك تحت عنوان (هدفهم المعاصر)[٣٢]

فضلاً عن الدراسات والمقالات الأخرى التي زخرت بها الدوريات الأمريكية والأوروبية حيث انطلقت في نفس الاتجاهات (التبريرية) التي حدد مساراتها هنتنغتون وفرانسيس فوكومايا، وما أفضى به الفكر الأمريكي المعاصر قبل الأحداث وبعدها وأن هناك من المفكرين الذين أقروا بضرورة الحوار، لا بل هناك من قال بأن العالم ثورة حضارية إنسانية واحدة، ومنهم أيضا من أكد على استحالة الحوار وإختلاف حول (الحقيقة) في أي خطاب من (خطابات) المجتمع على حد تعبير (**ميشيل فوكو**(*))، حيث أن الخطاب محصلة لصراع القوى داخل كل المجتمعات وإذا كان الخطاب يختلف من مجتمع إلى مجتمع تبعا لاختلاف القوى التي تتحكم في توزيع المعرفة والسلطة في كل مجتمع وبعلاقة المعرفة بالسلطة في كل مجتمع أيضا، الأمر الذي يترتب في النهاية هو أن إرادة القوة هي التي تتحكم بإنتاج الخطاب، وأن العلاقات الحقيقية التي يمكن أن تقوم بين الحضارات هي علاقة قوة أو علاقات صراع لا علاقات حوار(٣٣).

ب- الشروط الممكنة لتحقيق نظام دولي جديد.

يجب أن تتوفر بعض الشروط التي يمكن من خلالها إيجاد توازن في النظام الدولي، ومنها ما يأتي:(٣٤)

١. أن يكون وضع أشخاص المجتمع الدولي محدداً لاسيما بالنسبة للأشخاص الدولية الجديدة مثل المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات والأفراد.
٢. تحديد ومعرفة قواعد اللعبة سواء قواعد قانون الدولي أو قواعد اللعبة السياسية أو الدبلوماسية والاستراتيجية.
٣. تحديد وتشخيص المشاكل السياسية الكبرى(مثل الأمن, الديموغرافيا, البيئة, تقسيم الثروات, حقوق الانسان, الديمقراطية....)، وذلك من أجل إيجاد حلول لها بطرق سلمية كالحوار والمفاوضات .

ويلاحظ أن النظام الدولي الجديد لا يقوم ولا يستقر فعلا ولا يكون شرعيا إلا إذا قام على قيم أساسية مقبولة عالميا من قبل أشخاص المجتمع الدولي، حيث تتلخص هذه القيم الأساسية فيما يأتي:

١-التضامن بين الدول الغنية والفقيرة لإزالة الفقر.

٢-السلم الدائم الذي يقتضي مراقبة التجارة بالأسلحة، ومنع تطور أسلحة الدمار الشامل.

٣-الحرص على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والديمقراطية والذي يقتضي إنشاء أنظمة ديمقراطية، فحق الشعوب في إنشاء دولة القانون، وإقامة نظام ديمقراطي يعد من الأسس التي تقوم عليها شرعية النظام الدولي الجديد.

٣- يعد حماية البيئة سلوكا حضاريا يستوجب تطوير أشكال جديدة للتنمية وإيجاد آليات جديدة تتمثل في مؤسسات دولية لحماية البيئة.

وتتمثل أهم مظاهر التغير في ما يأتي:

١- إحداث تغير في قائمة الأولويات بخصوص القضايا الجوهرية الكبرى حيث تم الركيز أساسا على القضايا الأمنية(٣٥).

٢- وظهور مفاهيم جديدة ومحاولة ربط الاعلام الغربي وهذه المفاهيم بالإسلام والمسلمين، منها على سبيل المثال: ربط الإسلام بالإرهاب،وظهور مفاهيم مثل الأصولية والتطرف وعدها إرهابا , وتدعيم فكرة صراع الحضارات[٣٦].

٣-محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحديد مفهوم الإرهاب بصورة منفردة والاعلان لحرب شاملة من قبل الولايات المتحدة في كل مكان والخلط بينه وبين مفهوم المقاومة .

٤- وظهور نظرية (**الحرب الوقائية** [*])، إذ تشكل فكرة الحرب الوقائية المرحلة الأولى من مراحل تطور الاستراتيجية الأمريكية الهجومية، ويقع الإطار الزمني لهذه النظرية في المدة بين (١٩٤٩-١٩٤٥)، لذلك لاتعد وليدة هجمات ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وليست ردة فعل تلقائية على ما يمكن أن يكون مصدراً للخطر على الولايات المتحدة التي تحتكر الأسلحة الذرية في المجتمع الدولي[٣٧]، لاسيما أنها تعدها مظهراً من مظاهر الدفاع الشرعي[٣٨].

٥- تغيير أو تقييد بعض قواعد القانون الدولي، مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فأصبح التدخل في الشأن الداخلي لبعض الدول لتغيير نظام الحكم فيها بحجة مكافحة الإرهاب.

٦- محاولة تقسيم العالم إلى محورين: محور الخير ومحور الشر في سياق مقولة: "إما أن تكون معنا أو ضدنا".

٧- محاولة إلغاء دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين إذ تم إعلان الحرب على العراق دون تفويض مجلس الأمن[٣٩].

ولو عدنا إلى ذاكرة التاريخ كما يقول الكاتب الفرنسي دانيال كولار في كتابه العلاقات الدولية (١٩٩٥-١٩٤٥) لوجدنا أن أهم المتغيرات والتحولات التي شهدها هذا النظام وأحداث الديناميكيات المستمرة فيه قائمة على[٤٠]:

أ. الثورة النووية (سباق التسلح)، وتعدد مراكز القوة العسكرية، والثورة الفضائية والاتصالات، عالم محترف عبارة عن شبكة عنكبوتية متداخل بعضها في شؤون بعضها الآخر، والثورة العلمية التكنولوجية ليصبح عالما في غاية التقدم ومعقدا وظهور العالم الثالث ووضوح التناقض في علاقات الشمال مع الجنوب.

ب. بروز الأزمات الاقتصادية بشكل مستمر خاصة في الدول الآسيوية وأمريكا اللاتينية، وأزمة البيئة وتحدي البقاء، إذ أضحى العالم مريضا ومهددا، وأخيرا فقد برز نظام القطبية الأحادية والدخول في جدل فكري حول توظيف النظام الدولي الجديد بين ثلاثية النظام والفوضى والانتقائية.

وبما أن النظام العالمي يمثل ثالث أضلاع السياسة العالمية وأهمها، حيث يرتكز في إطار اقتصاد رأسمالي عالمي، فهذا يؤكد بأن الدول ليست هي أهم الممثلين وإنما الطبقات ويتحدد لسلوك الممثلين الآخرين بالقوى الطبقية، وبهذا تصبح الدول والشركات متعددة الجنسيات وحتى المنظمات الدولية، تمثل مصالح الطبقة

المسيطرة في نظام الاقتصاد العالمي، ولا يتفق أصحاب نظريات النظام العالمي على مدى حرية الممثلين أو الدول في الحركة، لكنهم يتفقون على أن الاقتصاد العالمي يضع قيودا شديدة على حرية الدول في التصرف، ويرون أن السياسة العالمية هي المجال الذي تدور فيه الصراعات الطبقية وأن النظام العالمي يغلب عليه الاعتبارات الاقتصادية أكثر من العسكرية، والمهم في كل هذا هو أن الرأسمالية الدولية هي صاحبة السلطة المسيطرة وليس الدول، حيث أن أنصار نظرية النظام العالمي يرون أن أهم ملامح السياسة العالمية هي التي تتحكم في الأنماط السياسية الرئيسة هي درجة الاستقلال الاقتصادي، فإن على جميع الدول أن تلعب وفقا لقواعد الاقتصاد الرأسمالي الدولي(٤١).

الحقيقة أن أيا من هذه النظريات الثلاث لا تقدم كل الإجابات التي توضح السياسة العالمية في عصر العولمة فكل منها ينظر إلى العولمة من زاوية أو بطريقة مختلفة، فأصحاب نظرية الواقعية الجديدة يرون أن العولمة لم تغير أبرز ملامح السياسة العالمية، وهو تقسيم العالم إلى دول – قومية، والشيء نفسه بالنسبة لنظام الدول، فالعولمة قد تؤثر على حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكنها لا تمس النظام السياسي الدولي للدول، أما الليبراليون فيرون أن العولمة منتج نهائي لعملية تحول طويلة المدى للسياسة العالمية، ويولي الليبراليون اهتماما خاصا بثورة التكنولوجيا والاتصالات التي تهمها العولمة، وبالنسبة لأصحاب نظرية النظام العالمي، فإنهم لا يرون جديدا في العولمة وأنها لا تعدو أن تكون مرحلة أخيرة في تطور الرأسمالية الدولية ولا تشكل تحولا نوعيا في السياسة العالمية، وأنما مجرد ظاهرة غربية الطابع تسهم في زيادة نمو الرأسمالية الدولية، بدلاً من أن تجعل العالم أكثر تجانساً وتقارباً(٤٢).

المحور الثاني: تحقيق الأمن والسيادة وفق التحولات الفكرية للنظرية الواقعية الجديدة

يرتبط معنى الدولة ذات السيادة في فكر الواقعين الجدد ارتباطاً حتمياً باستخدام القوة، وأن من القضايا الأهم التي أحدثتها نهاية الحرب الباردة هو إعادة صياغة محتوى جديد لمفهوم الأمن خارج إطار الدولة كمرجعية أساسية،وهذا الواقع الجديد الذي أحدثته الحرب الباردة من تغير في بنية النظام الدولي ,من خلال الانتقال من المفهوم العسكري إلى المفهوم الإنساني،ونتيجة إلى ظهور فواعل دولية جديدة بجانب الدولة منذ تأسيس عصبة الأمم عام ١٩١٩م(كالشركات متعددة الجنسية, والمنظمات الدولية, والأفراد, وغيرها....) انتقل مفهوم الأمن من الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني، وقد ظهر بشكل جلي لأول مرة بالتدخل الإنساني في العراق من قبل قوى دولية بقيادة الولايات المتحدة، ثم التدخل في منطقة البلقان لحفظ الأمن والسلم الدوليين، وبسقوط وتفكك منظومة الدول الاشتراكية ثم الأتحاد السوفيتي نفسه، إختفى الصراع بين الغرب والشرق بالمعنى الذي عرفة النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة ونتيجة تراكم التداعيات المترتبة على التقدم العلمي والتكنولوجي منذ الثورة الصناعية وحتى الأن برزت معالم مجتمع كوني أصبحت سماته ومشاكله الخاصة يستحيل معالجتها إلا على أساس كوني, لاسيما أن أهم العناصر التي أثرت على تحول مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد، هو التغير في بنية

النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية, وشمول المفهوم مفاهيم جديدة كالأمن الاقتصادي والتكنولوجي فضلاً عن العسكري.

أولاً : المفهوم العام للأمن الأنساني(*).

عرف (**باري بوزان**(**)) الأمن بأنه : العمل على التحرر من التهديد ، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل , وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية ،لاسيما أن الأمن يمكن فقط يكون نسبيا ولايمكن أن يكون مطلقا(٤٤)،لاسيما أن العالم خلال الحرب الباردة قائم على نماذج وقواعد استطاعت التحكم في مختلف التغيرات الدولية حيث كانت الثنائية القطبية تضمن التوازن الاستراتيجي على مستوى المفاهيم المؤطرة للنظام الدولي، الشيء الذي انعكس على وضوح المفاهيم والقيم الأساسية لتلك المرحلة لكن مع نهاية الحرب الباردة بدأ الكثير من المنظرين يشيرون إلى بداية عصر الفوضى واللانظام في شكل العلاقة بين الدول(٤٥).

فالبعض يسميها (بالفوضى الخلاقة) فيما يعدها البعض الآخر فوضى عارمة وبذلك تغيرت كل التوازنات التي صنعتها الحرب العالمية الثانية وأصبح العالم في مرحلة اضطراب وبحث مستمر عن ترتيبات جديدة في ظل الفراغ الاستراتيجي الذي يعيشه, وتوجب على الباحثين والمفكرين أن يعيدوا النظر في تصوراتهم النظرية حول الأمن مما حدا(ستيفن وولت) بوصف هذه المرحلة (النهضة للدراسات الأمنية)(٤٦).

أعيد إحياء مفهوم أمن البشر والأفراد في المجتمعات المختلفة على أيدي برنامج الأمم المتحدة الأنمائي وذلك في تقريره عن التنمية البشرية لسنة ١٩٩٤م, ولكن يمكننا تتبع جذور مفهوم الأمن الأنساني بالرجوع الى العديد من المواثيق الدولية التي أكدت على ضرورة حماية مجموعة من الحقوق لتحقيق الأمن الإنساني وفي هذا السياق نشير إلى ميثاق (المان جاكارتا) الصادر سنة ١٢١٥م, الذي لمح لضرورة حماية الأنسان كفرد في المجتمع ومن بعده الى تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة ١٨٤٠م والتي تعتبر أول تنظيم دولي اهتم بأمن الانسان وحمايته من أخطار الحروب والكوارث كما مثل إعلان الثورة الفرنسية لسنة ١٧٨٩ م تطورا نحو الاهتمام بأمن الفرد داخل الدولة من خلال تأكيد على مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية التي تحقق أمن الانسان(٤٧).

ثم جاءت بدايات طرح مفهوم الأمن الإنساني خلال فترة الحرب الباردة ضمن أعمال وتقارير بعض اللجان المستقلة المعنية بدراسات الأمن والتنمية ومنها اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية برئاسة (ويلي براندت) التي تشكلت سنة ١٩٧٧م, حيث أصدرت اللجنة تقريرين الأول هو (تقرير الشمال الجنوب برنامج للبقاء) سنة١٩٨٠م, والثاني هو الذي جاء بعنوان (الأزمات المشتركة:تعاون الشمال الجنوب للتعافي العالمي) سنة ١٩٨٣م, وقد أكدوا أن المشاكل التي تواجهها البشرية لم تعد تقتصر على الأنماط التقليدية المرتبطة بالسلم والحرب، فقد يوجد بجانبها أنماط أخرى اكثر خطورة كالجوع والفجوات المتزايدة بين الشمال الغني والجنوب الفقير وضرورة تحقيق أمن الانسان كالأمن الغذائي وإصلاح نظام المساعدات الدولية(٤٨) .

وفي سنة ١٩٨٧م أعدت الأمم المتحدة دراسة حول قضايا ومصادر تهديد الأمن الأنساني شارك فيها عدد من خبراء من بينهم (روبرت ماكنمار) اقترح من خلالها إنشاء مجلس مراقبة عالمي لبحث السبل الكفيلة بتحقيق

رفاه الافراد وأمنهم، كما يعترف (للجنة برنتلاند) بمساهمتها في إظهار مفهوم الأمن الإنساني والتي عرفت فيما بعد (بلجنة الحكم الرشيد العالمي) التي إنبثقت عن مبادرة استكهولم للأمن العالمي والحكم الرشيد لعام ١٩٩١م التي دعت إلى تبني مفهوم أوسع للأمن يمكنه التعامل مع التحديات المرتبطة بمشاكل التنمية حيث ركزت في تقريرها الصادر سنة ١٩٨٧م بعنوان(مستقبلنا المشترك) على استرتيجية التنمية المستدامة من خلال تحقيق الإنسجام بين الإنسان والبيئة وضرورة إيجاد سبل تحقيق إحتياجات الأفراد الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على بلوغ إحتياجاتها الخاصة [٤٩]،وفي العام ١٩٩٤م طرح برنامج الأمم المتحدة تقريرا يحمل مفهوم جديد للأمن هو (الأمن الأنساني)[٥٠]،

وتقرير التنمية البشرية لعام **٢٠٠٤**م الذي حدد أربع خصائص للأمن الأنساني هي[٥١]:

١- الأمن الإنساني شامل وعالمي فهو حق الإنساني في كل مكان.

٢- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

٣- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة لتكون أسهل من التدخل اللاحق.

٤- الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

ثانياً : رؤية النظرية الواقعية الجديدة للأمن الأنساني.

تميزت الدراسات الأمنية حتى وقت قريب بسيطرة التصور الواقعي، لاسيما أنه أرتبط بالقوة العسكرية للدولة, وزمن الواقعية الكلاسيكية التي جسدها نيكولا مكيافيللي عندما رأى في القوة أساس لاستقرار الحكم والأمارة وضرورة فصل الممارسة السياسية عن الاعتبارات الأخلاقية والدينية, وفي هذا المنهج قد تم النظر للعلاقات الدولية, كعلاقة قوة بحسب هوبز(الدول_كفاعلين دون غيرهم في العلاقات الدولية_التي تبدوا في حالة صراع دائم فيما بينها من أجل القوة, هذا ماجعل الأمم المتحدة, والمنظمات الدولية, والمنظمات غير الحكومية وغيرها... غير فاعلين من المنظور الواقعي)[٥٢]،لانه لاوجود لقوة فوقية وتسمى هذه الحالة (بالتمركز الدولتي), ودور الدولة كسلطة فوقية في هذه الحالة يتمثل في حماية نفسها من الدول الأخرى وذلك مرادف (للأمن القومي) الذي يرتكز على أمتلاك القوة الكفيلة بحماية مصالح دولة معينة من أعدائها وتحقيق سلامتها من الاخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية, العسكرية, والدبلوماسية, التي يمكن أن تؤثر على الدولة تأثير ماديا يمس كيانها السياسي ووحدتها التراتبية[٥٣].

يعتقد **باري بوزان** أن الواقعية الجديدة تعني بناء تفكيريا جديداً يعبر عن خصوصيات المشهد من خلال مرحلة الحرب الباردة، المرحلة التي بدأ فيها بروز مفهوم الأمن الإنساني هذه النظرية التي تعتمد على أدوات مفاهيمية خاصة كالقوة والعقلانية والفرضيات البنيوية، ويسمى التوجه النظري للواقعية الجديدة بالواقعية البنيوية هذا التوجه يرى بأن العلاقات الدولية تمثل بنية النظام السياسي الدولي، هذه البنية تتسم بالفوضى لذا فهو يدافع عن الواقعية ويرى بأنها لازالت تحتفظ بقوتها التفسيرية، ويرى بأن الخاصية الفوضوية لبنية العلاقات الدولية لا يمكن أن تغيرها التحولات الداخلية للدول، وتختلف الواقعية الجديدة (الواقعية البنيوية) عن التقليدية فقط في بعض المسلمات، من حيث تركيز الجديدة على النظام الدولي كإطار تحليلي لسلوك الدول، بدل اعتبار الطبيعة البشرية منطلقا في التفسير ،وأن أبرز منظري الواقعية الجديدة كينيث والتز الذي حاول إيجاد بناء نظري له بنفس

منطلقات النظرية الواقعية السياسية ولكن بتفسيرات متباينة خاصة فيما يتعلق في مسائل الفوضى والفواعل والنظام الدولي، كما أن هذه النظرية تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكيل علاقات تعاونية[٥٤].

وتنص النظرية الواقعية الجديدة على أن الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية وتعكس مواقفها ضمن النظام العالمي، لاسيما أن الدراسات الأمنية للواقعية الجديدة تؤكد على مسألة أن الأمن ينشأ أساسا من بنية النظام الدولي أكثر مما ينشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول، وأن إنعدام الأمن عند الآخرين يكون ناجماً عن القدرات العسكرية العنيفة بحد ذاتها، وعن الدرجة التي تنظر فيها الدول إلى الآخرين بوصفهم مصدر تهديد بدلاً من أن يكونوا حلفاء، وكما يعتقد الواقعيون البنيويون بأن المعضلة الأمنية هي حالة مزمنة في السياسة الدولية بسبب الفوضى التي تضع حدود قوية حول إمكانية حدوث تعاون في النظام الدولى، وبما إن مؤيدي التحليل البنيوي في المسائل المتعلقة بمفهوم الأمن وخصوصا مفهوم الأمن الإنساني يستندون على مسألتين أساسيتين هما، المسألة الأولى: الخوف وإنعدام الثقة،لاسيما أنها تؤدي إلى إنعدام الأمن عند الأفراد والأشخاص ومع أن الواقعيين الجدد مثل والتز وميرشايمر يسلمون بإمكانية التعاون في ظل الفوضى إلا أن المحافظة عليه أكثر صعوبة بين الدول بسبب حالة الخوف من أن ينقض الآخرين الإنتفاقيات التعاونية، والمسألة الثانية : مسألة المكاسب، تهتم الدول بالمكاسب النسبية أكثر من اهتمامها بالمكاسب المطلقة بالتالي ينغرسون فى تحقيق المكاسب على حساب توفير الأمن للأفراد وحمايتهم من الإنتهاكات التي تودي بهم إلي الهلاك[٥٥].

فقد فرضت تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة تحديات كبيرة للنظريات التفسيرية لسلوك الدولي، وهي تحولات جعلت دعاة وأنصار هذه النظريات يقومون بمراجعة نقدية لأنساقهم وأطرهم الفكرية والتحليلية،وهي التي كانت في معظمها تتماشى مع طبيعة العلاقات الدولية لفترة الحرب الباردة وما قبلها، لاسيما إنها أصبحت تواجه صعوبة التكيف مع تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، الأمر الذي يتطلب من دعاتها وأنصارها الإقرار بمختلف التحولات الدولية التي حصلت في الفترة ما بين(١٠٨٦-١٩٩١)[٥٦]

ولهذا السبب طورت النظرية الواقعية الجديدة من مرتكزاتها الفكرية، حتي تتمكن من تفسير السلوكيات الدولية بعد التطورات التي صاحبت النظام العالمي الجديد، وتعطي **(رباحي أمينه)** مدلولا جديدا للنظام الدولي من وجهة نظر الواقعية الجديدة، حيث يتألف من دول تسعى عمليا إلى تعظيم مصالحها، لذلك فالنظام الدولي مبني على الصراع والتعاون وليس من الضروري أن ينجم عن التناقض نزاعات مسلحة[٥٧]

ثالثا :إشكالية التدخل والسيادة في ضوء التحولات الفكرية للواقعية الجديدة

يشكل التدخل إحدى الظواهر التأريخية المعبرة عن سياسة قوة تحكم مجمل التنظيمات للعلاقات بين الدول,سواء كانت عسكرية ام اقتصادية ام دبلوماسية فالبرغم من كون مبدأي **(عدم التدخل وحظر استخدام القوة)** يشكلان حجر الرؤية للعديد من النصوص والمواثيق للدول, ولاسيما كونهما يعتبران من المبادئ الراسخة والمستقرة في القانون الدولي إلا أنه واقع الممارسة للدول يؤكد أن القوة والمصلحة الوطنية هي المعادلة الثابتة التي تحكم السياسة الدولية.

أ- المنظور الفكري للتدخل الدولي عند الواقعين الجدد .

على الرغم من أن الواقعية الجديدة ليست نظرية واحدة بل هي اتجاهات متعددة الى أنها تشترك في مجموعة من المسلمات يمكن تحديدها في(المصلحة الوطنية كهدف نهائي ومستمر في السياسة الخارجية للدولة, مركزية الدولة والقوة في السياسة الدولية, مركزية الانشغالات الأمنية في الفوضوية الدولية), وفي هذا المضمار يمكن مقارنة وتفسير الظاهرة التدخلية، لاسيما أن المنظور الواقعي يعد التدخل الدولي يعبر عن تركيبة فوضوية وتنافسية للنسق الدولي فضلا عن كونه يشكل إفرازا طبيعيا لاختلال موازين القوى على المستوى العالمي(٥٨).

لذلك يذهب الواقعيون الجدد إلى تحليل ظاهرة التدخل من منظور توازن القوى كأساس بنيوي للنظام الدولي وعلية فالسياسات التدخلية من وجهة نظر الواقعية الجديدة تعد من الميكانيزمات الأساسية لتفعيل توازن القوى فعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحدة أبان الحرب الباردة تتدخل في مجالها الحيوي لدحر الشيوعية في نصف الكرة الغربي على شاكلة التدخل الأمريكي في الدومينيكان ١٩٦٥م بينما كان الاتحاد السوفياتي يتدخل بمقتضى(مبدأ برينجيف) للحفاظ على توازن القوى في دائرة نفوذه المتمثلة في أوروبا الشرقية على شاكلة التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا١٩٦٨م(٥٩).

من الواقعيون من يعد أن التدخل يشكل أحد الخيارات الاستراتيجية المطروحة لتحقيق المصالح الوطنية المسيطرة في مفكرة السياسات الخارجية للدول ولذلك يرى أن تاريخ السياسة الدولية منذ العهد اليوناني وإلى يومنا هذا والأمم في صراع دائم ومستمر من أجل تسوية مصالحها المتضاربة، وعلية فالتدخل الدولي من منظور الواقعية الجديدة يعد وسيلة هامة لتحقيق المصالح الوطنية (٦٠).لاسيما أن التيار الهجومي للواقعية الجديدة يرى بأن الأمن القومي للدولة يسمو على الاعتبارات القانونية والأخلاقية ومن هذا المنطلق فبوسع الدول أن تشن تدخلات أو حروب استباقية من أجل دحر التهديدات قبل بروزها على شاكلة التدخل الأمريكي في(**أفغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣**) في إطار الحملة الإمريكية على الإرهاب وفي الأخير يمكن القول أنه على الرغم من أن الفكر الواقعي الجديد يعلي من شأن السيادة الوطنية إلا أن المصلحة الحيوية للدولة التي قد تكون أقتصادية, أمنية, جيولوليتيكية تسمو على الاعتبارات القانونية والأخلاقية ذلك أن السياسة الواقعية الجديدة هي المبدأ الحاكم للسياسة الدولية (٦١).

ب- تحديات السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة والرؤى الفكرية للنظرية الواقعية الجديدة .

رسخَ سلام وستفاليا ١٦٤٨م مجموعة من الترتيبات المؤسسية المكرسة لقدسية سيادة الدولة ومناعة حدودها الإقليمية عبر إقرار مبدأعدم التدخل في شؤونها الداخلية فضلاً عن تمتع الدولة بمطلق الحرية في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدستورية بشكل حر وسيد وفي إطار مايعرف بثلاثية وستفاليا، لاسيما أن الركائز المعيارية الساعية لتقديس سيادة الدولة وتعزيز هيبتها فقدت كثيرا من صلابتها, في ظل المتغيرات الدولية التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة وبالخصوص في اطار, تنامي ديناميات التعاون الإقليمي, وحركات الاعتماد المتبادل والتي تحولت تدريجيا, إلى عولمة معقدة التركيبة ومتعددة الفواعل, ومركبة المضامين والمحتويات (٦٢).

لاسيما أن ظهور معايير تأسيسية جديدة ذات أبعاد قيمية متمحورة حول الانسان, يترتب عليها إقرار مفاهيم جديدة (كالأمن الإنساني, حق التدخل الإنساني, الحماية الدولية لحقوق الانسان), الأمر الذي أدى الى تفكيك القيم التي أسستها القواعد الأمرة للقانون الدولي كمبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لاسيما أن المتغيرات الدولية الطارئة على البنية للتنظيم الدولي, وعلى جميع الأصعدة والمستويات سواء السياسية, الاقتصادية, التكنولوجية, الثقافية ذات مضاعفات قوية على السيادة الوطنية والذي يظهر بالأساس في النقاشات المحتدمة في الأوساط الأكاديمية, والعلمية حول واقع ومستقبل السيادة الوطنية للمرحلة مابعد الحرب الباردة(٦٣).

ج_ إشكالية السيادة الوطنية في ظل تنامي ديناميات العولمة والرؤية الواقعية الجديدة.

شكلت العولمة أحد المفاهيم الثورية في التنظيم الدولي بحكم نزعتها العدائية للحدود الإقليمية وسعيها الدائم والمستمر لتحقيق الاندماج على المستوى العالمي عبر تسريع وتكثيف النشاطات والعمليات الهادفة لتعزيز التبعية العالمية المتبادلة، حيث يشير مفهوم العولمة إلى ذلك الاتجاه المتزايد لتدويل السلع والأفكار, ورؤوس الأموال على المستوى العالمي وتعني أيضا تجاوز الولاءات التقليدية لتحل محلها ولاءات جديدة والتي عادة ما تكون نفعية وبرغماتية، وفي إطار التحليل لاشكالية العولمة والسيادة,لاسيما ان المعدلات المتسارعة لعمليات العولمة ساهمت في احداث تحولات هامة على مستوى هيكل وموازين القوة في النظام الدولي العالمي مما أدى الى شروحات عميقة في مفهوم السيادة حيث نسبة الاوزان النسبية للفاعلين في النظام العالمي والشركات المتعددة الجنسية, والمنظمات الدولية, والمنظمات الحكومية تؤكد على تراجع دور ومكانة الدولة وانحسار هيبتها ونفوذها في السياسة العالمية وهو مادفع بجيمس روزناو بالعتقاد بأننا نعيش في عالم ثنائي مقسم الى عالم دولاتي, وعالم مابعد وستفالي, وإعادة توزيع عناصر القوة في النظام الدولي وتحولاتها(٦٤).

الخاتمة

إنّ حرب الهيمنة هي الآلية الاساسية لتغيير النظام في السياسة العالمية، فالنظام الدولي الجديد ينشأ من الصراع على الهيمنة، بسبب تزايد انعدام التوازن بين عبء المحافظة على امبراطورية أو موقع مهيمن ما والموارد المتاحة للقوة المسيطرة للاضطلاع بهذه المهمة، ويعكس توزيع الاراضي، ونمط العلاقات الاقتصادية، وهرمية الهيبة ومكانة التوزيع الجديد للقوى في النظام، كما كانت في النظام السابق لذا تحاول الدولة المسيطرة الصاعدة توسيع سيطرتها إلى حدود قدراتها الاقتصادية والعسكرية وسواها، وبمرور الوقت تصبح هذه القوى ناضجة وتظهر تحديات جديدة على أطراف قوتها ونفوذها، ومن ثم تستأنف عملية الانحدار وانعدام التوازن والصراع على الهيمنة، وبذلك فأن إنتهاء حرب هيمنة ما هو بداية دورة أخرى من النمو والتوسع والإنحدار في نهاية المطاف، وبذلك يواصل قانون النمو غير المتكافيء إعادة توزيع القوى، وبالتالي تقويض الوضع الراهن الذي انشأه أخر صراع على الهيمنة فيحل إنعدام التوازن محل التوازن، وينتقل العالم من جديد الى الصراع على الهيمنة، طالما كان الأمر هكذا وسيكون، وذلك ان أسباب الحروب العالمية تكمن في عدم وجود ميكانيكية دولية

بديلة عن الحرب لاختيار القوة العالمية المهيمنة التي يوكل اليها قيادة العالم، وحتى يتمكن المفكرون من اكتشاف تلك الوسيلة فإن الطامعين لتولي كرسي الزعامة العالمية سوف يتناحرون من أجلها، وهو ماسوف نتناوله في الفصل الثالث من توضيح أثر الحروب السيبرانية على صياغة وأفكار النظام الدولي الجديد .

الهوامش

---

(1) _ Unederhill ,State, Market and Global Political Economy : Genealogy Discipline , International Affairs , U.S.A, Vol. 76,No.4, 2000,pp.35 Geoffey

(2) _ Robert Gilpin , the Politics of Trnsnational Economic Relation Gilpin the Liberal Of International Ppilics Economy, International System and Internatinal Political Economy, VOL,I, Edward Elgar Publishing,U,S,A,1993,P.3.

(3) _ Susan Stang,State and Markets,Cambridge University Press , England , 1988, p23

(٤)_ وليام هلال وكينث ب.تايلر, اقتصاد القرن الحادي والعشرين(افاق اقتصادية_اجتماعية لعالم_متغير), ترجمة: حسن عبدالله بدر وعبد الوهاب حميد رشيد, ط١، بيروت , ٢٠٠٩, ص٦٤.

(5)-Michael boss , The Nation_State in Trasfomation (Economic , Globalization , Institution and Political Values) ,(Aarhus University Peeress)2009, p.110

(6). United Nation Publication, The Global Information Society: a Statisticcal View , United Nations , April , 2008, p.5

(7) _ Michal Kabay , Anonymity and Pseudonymity in Cyberspace :DE Individuation , Incivility and Lawlessness versus freedom and Privacy ,Paper Presented at The Annual Conference of the European Institute for Computer Anti_Virurs Research ,Germany 16_8 March,1998,p.6.

(٨)_ حسن مظفر الروز, الفضاء المعلوماتي , ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠٠٧، ص ٢٤٧.

(9) _Manuel Castells, Materials for an Exploratory Theory of The Network Society, British Journal Soiology ,VOl. 51, NO.1,2000,PP.5_8 .

(*)–جيمس روزناو (١٩٠٩–١٩٧٢م)، ولد في بروكلين في الولايات المتحدة ، وهو محامي وقاضي أمريكي ، قام روزناو بوضع أشهر نموذج للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية ، والذي هدف الى تقديم إطار نظري عام لتصنيف وترتيب عوامل التأثير في السياسة الخارجية للمزيد ينظر: كريم رقولي، المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية : ريتشارد سنايدر وجيمس روزناو نموذجا، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، المجلد ٤، العدد ٢،(٣٠ يونيو /حزيران٢٠١٩)، ص –ص ٣٣٠–٣٣٣.

(10)-William H. Dutton, Social Transformation in an Information Society: Rethinking Access to you and the World,(United Nations Educational Scientific,and,Cultual Organization),2004,P.64.

(١١)- عبد العزيز ركح , مابعد الدولة_الامة عند هابرماس, ط١، منشورات الاختلاف، الجزائر،٢٠١١، ص٩٨.

(12)-James N .Rosnaw, Many Globalization, one lnternational Relations, Globalizations,and ,Taylor,September,vol.1,N0. 1,2004,p.12

(13)-James N .Rosnaw, ,op.Cit p.156

(14)-Marth inus j. Duplessis , ,op.Cit ,p. 154

(١٥)_ عبد العزيز ركح , مابعد الدولة_الامة عند هابرماس، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠.

(16)-Stephen D.Krasner,Structural Causes and Regimes Consequences : Regimes as lntervening Variables, lnternational, Rganization, lnternational, Regimes,vol.36,no.2,(spring),1982,p.187

(17)-William l. Robinson, Beyony Nation-State Paradigms : Globalization, Sociology, and The Challenge of Transnational Studies , Sociological from ,(Wiley-Blackwell on Behalf of the Eastern Sociological Society)Vol.13,No.4,1998,p,538.

(18)-Kenneth waltz, ,op cit ,p.5

(19) _Michael Cox Rethinking The End of the Cold War ,Review of International Studidies,(Cambridge university Press On Behaif of British International Studies association,united Kingdom) VOI.20,NO.2,(apreal 1994),P.187.

(*)– الفن توفلر: ولد عام ١٩٢٨م، وهو مفكر استراتيجي وعالم في دراسات المستقبل و قد ركز توفلر في كتاباته على التكنولوجيا و تأثيرها على المجتمعات و قد وصفته مؤسسة اكسنتور للاستشارات الإدارية توفلر بأنه ثالث شخص بين رواد الإدارة في أمريكا كذلك أطلق عليه الجريدة البريطانية فاينانشال تايمز بإنه (اشهر عالم دراسات مستقبل في العالم) للمزيد أنظر: الفن وهايدي توفلر ، الحرب والحرب المضادة الحفاظ على الحياة في القرن المقبل، ترجمة: طلاح عبدل، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة،١٩٩٥، ص٥.

(٢١)– الفن توفلر، تحول السلطة(المعرفة والثروة والعنف على اعقاب القرن الحادي والعشرين) ، ترجمة: لبنى الريدي، الهيئة المصرية للكتاب، ط١، القاهرة،١٩٩٥، ص١٧.

(*)–هابرماس: ولد عام ١٩٢٩م، وهو فيلسوف وعالم أجتماع الماني ويعد من أهم علماء الاجتماع والسياسة في عالمنا المعاصر ، وقد لقب بفيلسوف الجمهورية الألمانية ألجديدة وفقا لتعبير وزير خارجية الالماني (يوشكا فشر) ، للمزيد ينظر: يورغن هابرماس ، المعرفة ومصلحة ، ط١، ترجمة : حسن صقر، منشورات الجمل ، بيروت ، ٢٠٠١، ص١٠.

(٢٢)– المصدر السابق، ص ١٠٢.

(٢٣)– الوليد أبو حنيفة ، دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة ، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ٢٠٢٠ ، ص ٩٥.

(٢٤)– عبد العزيز الركح ، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

(٢٥)_ الوهاب كيالي واخرون , الموسوعة السياسية , ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت , ١٩٨٣, ص ١٢٣.

(٢٦)– محمد جمال باروت , الدولة والنهضة والحداثة , مراجعات نقدية ، ط١, دار الحوار للنشر والتوزيع ، سوريا, ٢٠٠٠, ص٤٩.

(٢٧)– سمير امين , الفيروس الليبرالي (الحرب الدائمة وأمركة العالم) , ترجمة: سعد الطويل، ط١, دار الفارابي، بيروت , ٢٠٠٤, ص٢٥.

(*)–الحرب العادلة : يرتبط مفهوم الحرب العادلة بالفكر السياسي السوفيتي، ويعد نيكيتا خروشيف هو أول من ابتكر هذه التسمية في أوائل الستينات من القرن العشرين في خضم الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي والحرب العادلة مصطلح يراد به توصيف أنماط من المجابهات العسكرية على أنها شرعية ولها ما يبررها تمييزا لها عن تلك المجابهات التي تفتقر إلى مسوغات اندلاعها ، وبالتالي فهي غر مشروعة ، أو غير عادلة. للمزيد ينظر : عبدالقادر محمد فهمي، النظرية الجزئية والكلية في العلاقات الدولية،ط١، دار الشروق، عمان،٢٠١٠، ص ١٤٢.

(٢٨)– صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي الجديد، ترجمة: طلعت الشايب، ط١، إصدار دار السطور، القاهرة، ١٩٩٨، ص٠٨.

(٢٩)– طيب تزيني، نقد (صراع الحضارات) ما بعد الحداثة، (صراع الحضارات والثقافة)، الجديد في الأيديولوجية العولمة المراوغة، مجلة الآداب السورية، ، العدد٣/٤ ، أذار، نيسان،٢٠٠٠، دمشق، ص ٠٨

(٣٠)– ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية، للخطاب السياسي الإستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشرمن أيول سبتمبر ٢٠، ط١، منشورات دار النهضة العربية، بيروت ، ٢٠١٦، ص ٨.

(٣١)- المصدر السابق، ص- ص ٩-١٠.

(٣٢)- محمد السطوحي، فوكوياما يتحدث إلى وجهات نظر عن الإسلام والأصولية، مجلة وجهات نظر، مجلة شهرية تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربي الدولي، العدد ٣٨، القاهرة ،٢٠٠٢ ، ص٠٩

(*)ميشال فوكو (١٩٢٦-١٩٨٤)، وهو فيلسوف فرنسي ويعتبر من أهم فلاسفة النصف الأخير من القرن العشرين، تأثر بالبنيويين ودرس وحلل تاريخ الجنون في كتابه "تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي"، أبتكر مصطلح "أركيولوجية المعرفة" للمزيد ينظر: kvas,korneliije(2020),theboundarie,of,Realism,in,World Literature,Lanham,BouIder,New York, London:978-1-7936-0910-6 ISBN,p.90,LeXington Books

(٣٣)- ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره ، ص١٠.

(٣٤)_إسماعيل علي سعيد, دراسات في المجتمع والسياسة, ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر, بيروت، ١٩٨٨ ، ص١٣٤.

(٣٥)_كانتور روبرت, السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، ط١، مركز الكتب الأردني، الأردن، ١٩٨٩, ص١١٦.

(36)_-Stanley Hoffmann, Le dilemma Americain, suprematie on ordre mondial , Ed-Economica, Paris 1982, p_p95,98.

(*)- مثل مبدأ الحرب الاستباقية أو الاجهاضية أو الوقائية أو ما أسمي بـ عقيدة بوش عماد استراتيجية الأمن القومي لإدارة الرئيس الأمريكي السابق (جورج ووكر بوش) بوش في الولاية الأولى، وهو من أكثر المبادئ التي ثار بشأنها الجدل، وذلك لأن هذا المبدا طرح خلال حربي افغانستان والعراق وقد تم شن الحربين كعمل أمريكي انفرادي، مما أصبغ مبدأ بوش بطابع هجومي وبتفسير أحادي لمصادر التهديد. كما أن تجربة الاحتلال العسكري للدولتين مثلت ثقلاً على هذا المبدأ. ربما كان هذا هو ما يدفع البعض عد مبدأ بوش قد تآكل أو تصدع أو مات. وربما يكون المقصود هنا هو صعوبة تكرار تجربة الاحتلال العسكري الانفرادي بشكل خاص. وفي هذا السياق، يوكد فرانسيس فوكوياما أن عقيدة بوش تبدو متثاقلة في فترة ولايته الثانية، ومن غير المحتمل أن يبقى لها تأثير دائم على السياسة الخارجية الأمريكية في الإدارات المقبلة، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية. إن أفضل طريقة لتقدير ما إن كانت عقيدة بوش ستطبق من جديد في المستقبل هو معرفة إلى أي حد ستكون الولايات المتحدة مستعدة للتدخل مرة أخرى بشكل انفرادي لإسقاط النظام في دولة مارقة تمتلك أسلحة دمار شامل.للمزيد ينظر :

•Time Financial"' After and Before ,Doctrine Bush The" ,Fukuyama Francis .S. ,11 October٢٠٠٥ articles/fukuyama_ft_10110S.pdf/1Klf/http://www.sais-jhu.edu/insider

(٣٧)- علي عبد الخضر محمد، استراتيجية الحرب الوقائية في وثائق الأمن القومي الأمريكي(٢٠٠٢-٢٠٠٦)، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٥٣، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٩، ص١٦٦.

(38)_Stanley Hoffmann, Op.Cit. p 223..

(٣٩)- محمود سيد أحمد، دراسات في فلسفة كانط السياسية، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩١، مصر، ص ٢٦.

(٤٠)- سوسن عباس، استراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، ط١، الشبكة العربية لأبحاث والنشر، لبنان،٢٠١٩ ، ص٣٦٣

(٤١)- محمد عبد القادر حاتم ، العولمة مالها وما عليها، ط١، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص- ص١١٧-١١٩

(٤٢)- المصدر نفسه ، ص-ص ١٢٠-١٢٢.

(*)- قد تناول تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام ١٩٩٩ المعنون (العولمة ذات وجه انساني æFa Human with Globalization) أن العالم شهد واحداً وستين نزاعا مسلحا في الفترة (١٩٨٩ م- ١٩٩٨ م) كانت جميعها اهلية باستثناء

ثلاثة نزاعات فقط كانت فيما بين الدول ، وأكد التقرير على أنه بالرغم مما تقدم العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظراً لسرعة انتقال المعرفة و انتقال التكنولوجية و حرية أنتقال السلع والخدمات فأنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن الانساني في القرن الحادي والعشرين . وان التهديدات يتساوى خطرها على كافة الناس في كافة الدول بل ان العاملين في الاجهزة الرسمية في الدول هم الأكثر عرضة لهذه التهديدات . للمزيد ينظر : خولة يوسف وامل يازجي ، الأمن الإنساني و ابعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الملجد ٢٨ ، العدد٠٢،دمشق ، ص٥٢٧.

(**)- باري بوزان: وهو أحد منظري العالم في شؤون الأمنية وهو احد رواد جماعة أو مدرسة (كوبنهاكن) التي اجتمعت تحت تسمية (الدراسات التقدية للأمن) وينتمي أعضائها إلى آفاق مختلفة من الواقعية الجديدة أو البنيوية والحداثة للمزيد ينظر : المصدر السابق ، ص ٥٧٥.

(٤٤)- مصطفى محمود منجود ، الابعاد السياسية لمفهوم الامن في الإسلام ، ط١، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة ، ١٩٩٦، ص٢٩.

(٤٥)- احسان الحافظي ، السياسات الأمنية في المغرب في السلطة وأدوار النخب السياسية ، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ،٢٠٢٠، ص٣٠.

(٤٦)- المصدر السابق ، ص٣٢.

(٤٧)- فارس محمد العمارات ، الإرهاب العابر للحدود وتداعياته على الامن والسلم الدولي ، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٠، ص ٥٩.

(٤٨)_ فارس محمد العمارات، الامن الإنساني في ظل العولمة ، ط١، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢٠، ص٥٨.

(٤٩)- طارق محمد ذنون الطائي ، الامن الدولي في القرن الواحد والعشرين، ط١، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٢١، ص١٢٦.

(٥٠)- حمد قاسم حسين ، الاتحاد الأوربي والمنطقة العربية: القضايا والاشكالية من المنظور الواقعي ، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ٢٠٢١، ص٢٥.

(٥١)- عادل عبد الحمزة ثجيل، الأمن القومي والأمن الإنساني: دراسة في المفاهيم، مجلة العلوم السياسية، العدد٥١، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،٢٠١٩، ص-ص٣٤٠-٣٤١.

(٥٢)-سيد أحمد غوجيلي، صراع على تفسير الحرب والسلم: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،٢٠١٨ ، ص٣٢.

(٥٣)-أحمد علي سالم، أمن الجماعي في جامعة الدول العربية- بين النظريات الواقعية والبنائية ، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر،٢٠٢٠، ص٦٧.

(٥٤)-عبد القادر عبد العالي ، نظريات العلاقات الدولية، ط١، جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة ، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٢٠.

(٥٥)- المصدر السابق، ص-ص٢٢-٢٣.

(٥٦) _عبد الناصر جندلي ، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة ، مجلة المفكر، العدد ٥، جامعة محمد خضير، الجزائر، ٢٠١٣، ص١١٨

(٥٧)_ رباحي أمنية، تأثير التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد ٦، الجزائر،٢٠١١، ص٢٦.

(٥٨)_ سالم برقوق , تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية, مصدر سبق ذكره , ص٩.

(٥٩)_ جوزيف ناي , مفارقة القوة الامريكية ، ترجمة: البجيرمي ومحمد توفيق،ط١، مكتبة العبيكان للنشر،الرياض،٢٠٠٣, ص١٩٨_١٩٩.

(٦٠)_ جيمس دورتي وروبرت بالستغراب ،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة:وليد عبدالحي،ط١،كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت،١٩٨٥, ص٦٩.

(٦١)_ كولن جراي, السياسة العالمية كالمعتاد بعد ١١ سبتمر : تبرير الواقعية في : كين بوث وتيم ديون, عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي, ترجمة: صلاح عبد الحق , ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاسترتيجية , أبو ظبي،٢٠٠٥, ص٢٩٩.

(٦٢)_ سالم بريق, ابستومولوجية العلاقات الدولية في ظل عولمة حقوق الانسان في :العالم الاسترتيجي, مركز الشعب للدراسات الاسترتيجية ,العدد٠٨،الجزائر ،٢٠٠٩, ص ٦.

(٦٣)– محسن أفكيرين, القانون الدولي العام , ط١، دار النهضة العربية، القاهرة , ٢٠٠٥, ص٣٤٨.

(٦٤) _ مارتن غرفيتس،خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دولة الامارات العربية المتحدة،٢٠٠٨, ص ٣١٦.